ضم فلسطين الوسطى الى شرقي الاردن
١٩٤٨ ــ ١٩٥٠

عصام سخنيني

الضم تنفيذا لقرار التقسيم

منذ اللحظة الاولى التي بدأت فيها بريطانيه بوضع الاسس لتكوين امارة شرقي الاردن في مطلع العقد الثالث من هذا القرن تحددت لهذه الدولة وظيفة كيانية في شكل مفصل ودقيق . وقد كان صلب هذه الوظيفة ومحورها الاساسي تسهيل مهمة بريطانيه في تنفيذ سياستها الفلسطينية(١). وقد جاء قرار التقسيم في العام ١٩٤٧ محكا عمليا لهذه الوظيفة . فعلى الرغم من ان بريطانيه امتنعت عن التصويت لدى طرح مشروع قرار التقسيم في الجمعية العمومية للامم المتحدة ، الا ان أي مراجعة لسلوكية الانتداب البريطاني في فلسطين تشير بوضوح الى ان بريطانيه وان كانت قد تعهدت (بتصريح بلفور ثم بصك الانتداب) باقامة « وطن قومي » لليهود في فلسطين ، الا انها كانت حريصة على ابقاء سيطرتها الفعلية على جزء من فلسطين حتى بعد قيام هذا «الوطن» وذلك كجزء من استراتيجيتها شرقي قناة السويس . وقد أوضحت بريطانيه رسميا في كتاب أبيض أصدره تشرشل ، وزير المستعمرات البريطاني آنذاك ، توجهها هذا . فقد لفتت الحكومة البريطانية في هذا الكتاب الى « ان عبارات التصريح المنوه بها [تصريح بلفور] لا تشير الى تحويل فلسطين **بجملتها** وجعلها وطنا قوميا لليهود ، بل انها تعني بأن وطنا كهذا يؤسس **في فلسطين** »(٢). أما بقية فلسطين فقد اتجهت السياسة البريطانية الى ابقاء نفوذها الفعلي فيها عن طريق ربطها بشرق الاردن الخاضعة بنظام حكمها الهاشمي خضوعا مباشرا لبريطانيه . وقد توضحت هذه الاتجاهات البريطانية عمليا في مشروع التقسيم الذي اقترحته لجنة بيل في العام ١٩٣٧ والذي أوصى بأن يكون الجزء العربي من فلسطين جزءا متحدا مع شرق الاردن . وقد حرك هذا المشروع شهية الامير عبدالله فقدم مشروعا آخر للجنة ودهيد التي الفتها الحكومة البريطانية لتحقيق وسائل التقسيم وشكله (زارت فلسطين بين نيسان وتموز ١٩٣٨ وأعلنت ان التقسيم غير عملي) لحل المشكلة الفلسطينية تتشكل بموجبه « مملكة موحدة عربية من فلسطين وشرقي الاردن تحت يد ملكية عربية قادرة على القيام بمهمتها وتنفيذ تعهداتها » « وتعطي هذه المملكة ادارة مختارة لليهود في المناطق اليهودية التي تتعين خريطتها بواسطة لجنة تتألف من رجال بريطانيين وعرب ويهود ، ويكون هذا التكيف لمدة عشر سنوات » . وقد حافظ عبدالله في مشروعه على مصالح بريطانيه في المنطقة فـ « لا اعتراض على بقاء الجيش البريطاني مدة العشر سنوات هذه » و « ان ما لبريطانيا العظمى من مصالح تجري المذاكرة فيها من الان كمشروع معاهدة تهيأ لتبرم عند نهاية العشر سنوات(٣). غير ان الظروف المحلية (رفض الشعب الفلسطيني لمشاريع التقسيم ومقاومته لها) والظروف الدولية (نشوب الحرب